البحث العلمي والتنمية

STRUCTURE AND ORGANIZATION OF RESEARCH AND DEVELOPMENT

أ. د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني

جامعة بغداد / كلية الاداب / قسم علم الاجتماع

١. البحث العلمي واهميته :

ان تطور المعارف والعلوم خلال السنوات الاخيرة من هذا القرن ماهو الا ثمرة من ثمرات السنوات الطوال من البحث العلمي الدقيق حيث اصبح البحث العلمي وسيلة لغاية كبرى هي ان يكون العلم في خدمة المجتمع. حيث يعمل البحث العلمي الاجتماعي على النهوض بالعلوم الانسانية بوجه عام مستمداً اصوله وقواعده من المنهج العلمي مستفيداً من النتائج المحددة المتواترة في تهيئة بناء انساني سليم . ولهذا فان كل محاولة لتدعيم البحث الاجتماعي في الوطن العربي تساعد بصورة مباشرة في التقدم والتنمية الاجتماعية بمعناها الواسع. فالبحث المجرد الذي لا تستخدم نتائجه في مجال التطبيق العملي وفي مشروعات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والعمراني بشكل مؤثر هو بحث عقيم . فخصوبة البحث الاجتماعي تتحقق اذا استغلت نتائجه استغلالاً واسع المدى[١] . وهنا تظهر اهمية الربط الوثيق بين التخطيط والبحث الاجتماعي اذا ادركنا ان رسم الخطة لا يتحقق الا بعد البحث والدراسة الوافية ، كما ان التخطيط يساعد على ترتيب الاحتياجات والمشروعات تبعاً لاهميتها وتبعاً لدرجة الحاجة

اليها من قبل المواطنين من جانب ، وبحسب اهميتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جانب اخر ، وبهذا توجه البحوث الاجتماعية نحو المشروعات ذات -الاهمية القصوى والتي لا تحتاج الى دراسة عاجلة(٢) .

اذن هنالك ترابط وثيق بين البحث العلمي والتنمية. وعلى الرغم من وجود ترابطاً بين العديد من المتغيرات وقد يكون هذا الترابط وثيقاً ومتيناً بينهما ولكن ليس كالتواثق الذي يترابط فيه البحث العلمي والتنمية. كما ان متانة الترابط بين المتغيرات لا تصل الى المتانة التي تتحقق في الوحدة بين البحث العلمي والتنمية فجميع تفاصيل الترابط العضوي بين المتغيرات تتوافر في الوحدة العضوية بين الموضوعين قضية البحث . وجميع عناصر الترابط الجدلي تتوفر في جدلية العلاقات بين البحث العلمي والتنمية . والعلاقات الوظيفية (Functional Relation Ship) بين المتغيرات كثيراً ما تتحقق في العلاقات بين متغيرين على اساس انهما تابع ومتبوع كالعلاقات الوظيفية بين الصيدليات والعيادات الطبية ولكن في هذا المثال نرى ان - العيادات الطبية متبوعة والصيدليات تابعة . ولكن يندر ان تتحقق علاقات وظيفية متبادلة بين متغيرين يكون كل منهما تابع للاخر ويكون كل منهما متبوع من قبل الاخر ، وهذه العلاقات هي التي تتحقق بين التنمية وعلاقاتها الوظيفية المتبادلة مع البحث العلمي وفي هذا البحث سوف نلقي الضوء على جوانب تحليل العلاقات بين هذين المتغيرين الذي يتوظف كل منهم لخدمة الاخر ، بل ويمكن ان يستدل على اي منهما بواسطة الاخر ، وهذا ما سوف يبرهن بحثنا هذا عليه . حيث اننا في هذا البحث نشك في امكانية وجود تنمية بدون بحث علمي . تماماً كما نشك بوجود بحث علمي الا في ظلال التنمية . والملاحظ ان القيمة الحقيقية للعلم (سواء كان علماً طبيعياً او اجتماعياً) لا تقاس الا بمقدار ادائه لوظيفته الاجتماعية . كما ان الباحثين في المجتمعات النامية عليهم مسؤولية كبيرة تجاه بلادهم . والجامعات ومراكز البحث العلمي - باعتبارها مؤسسات اساسية في المجتمع - لا تستطيع ان تقف موقفاً

جامداً ازاء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد والتي تعترض طريق البناء والتقدم . ولذا فانها مطالبة في هذه المرحلة بالمزواجة بين البحوث العلمية البحتة والبحوث التطبيقية(٣).

ولابد ان يكون هناك تنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي ومختلف الهيئات والمؤسسات التي تساهم في عملية البحث العلمي او تشجيعه ، ومن اجل تنفيذ مشاريع البحث بصورة جماعية ومثمرة(*).

٢. مفاهيم البحث :

أ. البحث العلمي :

ابتداء لابد من الاشارة الى ان الحضارة الانسانية في اية بقعة من بقاع العالم هي ليست وليدة جهود امة واحدة او أبداعات لفرع معين من البشر ،انما هي وليدة النتاجات المادية والمعنوية لبني الانسان تكونت نتيجة تراكم معرفي طويل وجهود انسانية مضنية . وهذا يستدعي تنوعاً في انواع البحث تبعاً لطبيعة الموضوعات المبحوثة والتي تؤلف في النهاية وحدة متكاملة يبدعها فكر الانسان من اجل خدمة نمو اجتماعياً ومن اجل تطوره حضارياً . فمن ذلك مثلاً البحث في ميدان العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة ، وهناك البحوث في حقل الرياضيات والهندسة في مختلف مجالاتها ومنها الان الهندسة الوراثية او هندسة الجينات ، والبحث في ضروب العلوم الانسانية وبترافد هذه العلوم تتكون وحدة فكر في مجتمع معين تؤدي الى نقل ذلك المجتمع الى مصاف ارفع . ولكن يبقى انتماؤها الجغرافي في كل فقرة من فقراتها الى عنصر او مجموعة عناصر ، وفي كل حقبة زمانية الى مجموعة اقليمية معينة. لقد كان البحث العلمي وعملياته وشخوصه والاعتناء به وراء الانجازات والابداعات العظيمة التي تكون الاجزاء الاساسية من الحالة الحضارية ، والتي يكون مجموعها في حالة محددة الحالة

الحضارية كلها في ذلك الاقليم . وهذا يعني ان النتاجات العلمية وراءها البحث العلمي وان تراكم النتاجات وتناسقها هو الحالة الحضارية .

هكذا تبدو حركة التراكم المعرفي الانساني في كل مكان . فمن اراد تطورا حضارياً ، فليبدع الجديد وليقدم النتاجات المتميزة التي ليس لها مصدراً غير البحث العلمي .

وهكذا يتحدد موقع البحث العلمي بموقع السبب بينما تأخذ المتغيرات موقع النتائج . وان روح العصر تقتضي التنوع والتفنن في وجهة البحث . فمن ذلك مثلاً البحث العلمي التطبيقي والبحث العلمي الصرف والبحث العلمي التجريبي والبحث العلمي المسحي بمعنى آخر لم يعد البحث ترفاً وانما هو ضرورة اجتماعية يرمي الى تنمية المجتمع ورفاهية ابناء المجتمع الذي تكثر فيه البحوث الهادفة ، ومن الاهمية بمكان ان تكون البحوث هذه متلازمة متكاملة وذات طبيعة تتسم بالمرونة والتنسيق . ان انسيابية هذه القدرة تتوازى تماماً في علاقة البحث العلمي باي متغير موضوعي آخر يمثل انتاجاً وابداعاً حضارياً معيناً وحيث ان التنمية كما سيأتي بعد قليل حالة حضارية معينة تقاس درجتها فانها انما تأتي نتاجاً لاسباب ترتبط مباشرة بدائرة البحث العلمي الواسعة التي يمكن ان نحددها من خلال تحديد مفاهيم معروفة للبحث العلمي(٤) :

أولاً. البحث العلمي هو عمليات التقصي عن المعلومات او معارف جديدة يسعى اليها الباحث بطريقة معينة (Beridge , 1969) .

ثانياً. البحث العلمي هو عملية التقصي عن شيء ما (Webster, 1969) .

ثالثاً. البحث العلمي هو اختيار وتسجيل ومقارنة وتحليل وتصنيف للظواهر من اجل التوصل الى نتائج معينة (Mossal, 1975) .

وهكذا يصبح البحث العلمي عبارة عن عمليات التحري عن الاسباب التي تسبق وجود الظواهر ومحاولة التأكد من العلاقة بين الاسباب والنتائج من ظاهرة معينة . وهل ان تكرار الاسباب يقود الى نفس النتائج ؟ .

ان اهمية التشخيص في اي حال من الاحوال انما تقاس بدقتها من خلال معرفتها للاسباب وليس من خلال تشخيص النتائج والاعراض، وتصبح المعالجات التي تتعامل مع الاسباب ايجابياً او سلبياً هي المعالجات الحقيقية في التعامل مع الظواهر لانها في التعامل الايجابي مع الظاهرة هو تطوير الايجابيات فيها والتعامل السلبي مع الظاهرة هو التخلص من السلبيات التي تسببها . وهكذا تكون حركة التوالد المعرفي وتطبيقاته في حالة حركية مستمرة من خلال البحث العلمي، الاداة التي لا غنى عنها في المشروعات التخطيطية وفي العمليات التنسيقية في كافة الميادين العمرانية والاقتصادية والاجتماعية بمعناها الواسع(٥). لهذا اخذت مبادئ البحث العلمي ومناهجه تنمو بسرعة متزايدة لتدفع بعجلة الزمن لتصل الى الاهداف التي يعد البحث العلمي الوسيلة التي لا غنى عنها لتوضيح الحقائق وتحديد امكانيات الوصول الى الاهداف المرجوة(٦) . ومناهج البحث العلمي تقتضي دراية وتدريباً ، ومن هنا جاء اهمية التنمية التي اصبحت تعني مما تعنيه ، تنمية الانسان ايضاً ، فتعبير التنمية الاجتماعية مثلاً اصبحت ذات مدلول ومفاهيم تستوجب الفرد في المجتمع مهارات تمكنه من اداء واجبه الاجتماعي بكفاية عالية وبقدرة متميزة . وهذا ما ادركه العلماء العرب والمسلمون فاهتموا به واولوه عناية كبرى(٧) .

ب. التنمية :

التنمية هي المخرجات (Out - Pots) الايجابية المقيدة المحددة مادياً ومعنوياً والقابلة للحساب والتشخيص في زمان ومكان محدد مبين والتي تجسدت في حياة الانسان والمجتمع في ذلك المكان والزمان والتي جاءت نتيجة اجراءات وتطبيقات عملية في نفس المكان ولكن في الفترة الزمنية التي سبقت فترة تشخيص تلك المخرجات التي لا بد وان تكون قد تكونت من استعمال معين لنوع معين من المدخلات (In - Post) . هي التي اعطت بديلها المخرجات التي تمت الاشارة اليها .

وقد تم تحديد المخرجات بالايجابية والفائدة والمنفعة بالانسان حتى يمكن ان تكون قد اعتبرناه ضمن التنمية وذلك يعني ان المدخلات قد ادخلت بحالة كماً ونوعاً ولكنها ظهرت على صيغة مخرجات افضل مما ادخلت فيه كماً ونوعاً فكانت التنمية :

أ. اذا كانت التنمية قد حسبت بوحدة العملة فان المدخل من المبالغ قد ظهر افضل في الكم والنوع بصيغة مخرج .

ب. اما اذا كانت انتاجية وحدة مساحة معينة فان الانتاجية المخرجة من نفس تلك الوحدة المساحية ظهرت في المخرجات الجديدة اكثر وافضل مما كانت عليه فكانت ضمن متغيرات التنمية .

جـ. اذا كان الامر معبراً عنه بقدرة وحدة عمل بشرية على الانتاج فان عطاء التنمية لنفس تلك الوحدة البشرية لابد وان يكون افضل من الكم والنوع مما كان عليه .

د. اذا كان الامر محسوباً بوحدة الزمن فان مخرجات التنمية من وحدة الزمن هي افضل في حالة لاحقة منه في حالة سابقة .

ولذلك تكون التنمية عبارة عن النتائج المادية والمعنوية لتطبيقات سابقة حيث ان التطبيقات تمثل مدخلات والنتائج تمثل مخرجات والتنمية هي الحركة الامامية التي تحصل من واقع المجتمع وتظهر في مجالات متعددة :

١. في الاقاليم المختلفة : تقوم التنمية الاقليمية لكل اقليم من الاقاليم باجراء المقارنة بين المتشابهات والمختلفات بينها وبين الاقاليم .

٢. في مجال القطاعات الحياتية الانتاجية والخدمية على اختلاف انواعها بين اقليم واخر .

٣. وبين الفترات السابقة والفترات اللاحقة في عمليات القياس والتحديد .

وكل ذلك يعتمد اساليب شتى من البحث منها مثلاً :

١. الملاحظة .

٢. الاختبار .

٣. التجريب .

على ان تتوفر المستلزمات اللازمة للبحث الرامي الى التنمية والفرص المتاحة تتمثل في :

اولاً. العنصر البشري المدرب .

ثانياً. الامكانات العلمية .

ثالثا. الموارد المالية الكافية(*) .

فالتنمية تعني الجهود التي تبذل لاحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة الانسان على استغلال الطاقة المتاحة الى اقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الافراد باسرع من معدل النمو الطبيعي(٨). وهي عملية تغير حضاري تتناول افاقاً

واسعة من المشروعات بمجموعها تهدف الى خدمة الانسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي . ان هذه التنمية تهدف بصورة عامة الى استخدام الطاقات البشرية احسن استخدام من اجل رفع مستوى المعيشة ومن اجل خدمة اهداف التنمية(٩) . وهي نوع من العمل الاجتماعي الذي يهدف الى خدمة المجتمع .

ولابد من الاشارة الى ان هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية حيث ان التنمية الاقتصادية تؤدي بالمدى البعيد لوظائف اجتماعية تستهدف رفاهية الانسان ورفع مستوى معيشته .والتنمية الاجتماعية تؤدي اضافة الى وظيفتها الاساسية وظيفة اقتصادية حيث تستهدف تحقيق اقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانات البشرية في المجتمع(١٠).

٣. العلاقة بين التنمية والبحث العلمي :

مما مر بنا تبين لنا ان هنالك علاقة وثيقة بين البحث العلمي والتنمية . والعلم هو ما تقع عليه الحواس بالمشاهدة العقلية والبصرية او ما يمكن ان يبرهن على وجوده في المختبر التجريبي او التطبيقي بالنسبة للتجارب التي اثبتت نجاحاتها واصبحت قواعدها قابلة للتقييم . والتنمية في هذا المجال مجموعة الحقائق العلمية المتحققة في الواقع الحياتي لأي اقليم من الاقاليم حيث يتمتع سكانه بطيبات التنمية المادية والمعنوية والتي يكون لها وجوداً مباشراً في حياة الفرد والمجتمع .وتبين لنا ايضاً ان جميع عمليات تشخيص الحقائق التنموية وسواء التي كانت او القائمة لابد ان تتم بواسطة البحث العلمي . كما ان جميع عمليات المقارنة المكانية او الزمانية ومستوى الدقة والامانة فيها لابد ان تتم بواسطة البحث العلمي . زد على ذلك ان جميع عمليات الفحص (Test) والقياس والتقويم انما تتم بواسطة البحث العلمي .

وهكذا يظهر الترابط العضوي المتين الذي لا يقبل الانفصال بين البحث العلمي والتنمية في اي مكان او اي زمان . وحيث ان البحث العلمي ومتطلباته لا يمكن ان تتوفر بسبب حجمها المادي والمعنوي الكبير بدون عطاءات مادية ومعنوية كبيرة للباحثين ومجالات عملهم وبحثهم ، فان الحالة التنموية انما تقاس مرة اخرى بمقدار عطائها للبحث العلمي ومدياته وتراكيبه المادية والمعنوية الجادة نحو البحث العلمي تمثل توجيهات جادة لتحقيق التنمية والعكس صحيح ، والامثلة كثيرة على ذلك :

١. الخدمات الديمغرافية (السكانية).
٢. الخدمات الصحية .
٣. الخدمات التعليمية .
٤. المتطلبات السكنية .
٥. المتطلبات الاقتصادية ومجالاتها الزراعية والصناعية والتجارية .

وكل من العناصر الخمسة المذكورة تتطلب :

١. تنسيقاً في المعلومات المتحصلة .
٢. قدرات لانجازها .
٣. وضع اولويات لاتمامها .
٤. صياغة فرضيات تعتمد على نظريات علمية ملائمة لطبيعة البحث الهادف الى التنمية(*).

٤. منهجية البحث العلمي التنموي في الوطن العربي :

لقد اخذت اغلب الاقطار العربية بسياسة التخطيط لتطوي مسافة التخلف بينها وبين الدول التي سبقتها في مجالات التقدم ،وتعمل على تحقيق معدلات سريعة للتنمية ، في اقصر وقت مستطاع وباقل تكلفة ممكنة وبادنى قدر من الضياع في الموارد المادية والبشرية . ولما كان من الضروري ان ينبثق التخطيط من نظرة المجتمع الى واقعة ،ومن تقديره لظروفه الراهنة فان البحث العلمي يصبح ضرورة لا غنى عنها لكل تخطيط سليم ، فعلى ضوء البيانات الدقيقة التي يجمعها الباحثون يمكن تكوين صورة صادقة عن اوضاع المجتمع والتعرف على الاحتياجات الاساسية للافراد او الجماعات ووضع السياسة الاجتماعية على اساس علمي سليم(١١) .

وكما اننا في حاجة الى البحث العلمي للتخطيط لحياة افضل فنحن في حاجة اليه لمواجهة مشكلات التغير الاجتماعي ، ولابد من ايجاد حلول جذرية لهذه المشكلات حتى تواصل المجتمعات مسيرتها نحو التقدم والنمو . ووسيلتنا الى ذلك هي الاعتماد على البحوث العلمية. فعن طريق النتائج التي تتوصل اليها، يمكن التنبؤ بالمشكلات ، والتعرف على العوامل اليها . ووضع البرامج الوقائية الكفيلة بمواجهتها والتغلب عليها(١٢) حيث يعمل البحث العلمي على اثراء العلم بالحقائق والنظريات واستنباط المبادئ والقوانين المنظمة للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة والتي تساعدنا في حل مشكلاتنا الاجتماعية وتوجيه ظواهر الحياة لخدمة الانسانية جمعاء .

ولقد برزت اهمية التنمية الاجتماعية في الوطن العربي مع تعاظم حركة التحرر الوطني فيه وتوطيد الاستقلال الاقتصادي والسياسي في عدد من اقطاره، ولقد مرت هذه المسألة وما تزال في مرحلة التجريب والبحث والتقصي

والاختبار[١٣] . ومن أجل تحقيق تنمية عربية شاملة لابد من قيام نهضةة شاملة مركبة في الوطن العربي هي النهضة الاجتماعية والعلمية والتقنية والسياسية . فبدون مثل هذه النهضة تفقد مسألة التنمية الاجتماعية العربية مدلولها الاجتماعي والاقتصادي الشمولي في مرحلتيه الراهنة والمستقبلية،وتتحول الى عملية عابثة ذات مردود مبعثر ضئيل ، يقف ضد افاق التقدم الشامل وطويل المدى في الوطن العربي ولصالح الاكثرية من مواطنيه[١٤]. والتنمية هنا تمثل احد الانساق الرئيسية في علمي الاجتماع والاقتصاد السياسي والتي نقصد بها نوعية مثلى بجهد وتكلفة بشرية ومادية قليلة وبزمن اقصر . اي انها تتصل بالانتاج والتوزيع عن طريق توسيع قطاعات الانتاج والخدمات على اساس الخطط الشاملة والجزئية ، كما هو الحال بالنسبة للتنمية الاجتماعية حيث يكون محورها الاول الثروة والانتاج والمحور الثاني التوزيع والاشباع . ولذا فان الانسان العربي هو اداة التنمية الشاملة والطويلة المدى وهدفها فهما يمثلان وجهين لمسألة واحدة، الوجهان هما الانسان والتنمية ، أما المسألة الواحدة فهي المجتمع الجديد الاشتراكي بأفاقه المستقبلية الرحبة. وهذا لن يتحقق الا من خلال توليد الشخصية الانسانية الجديدة على اساس من العقلانية العلمية والثورية وفي سياق انجاز المجتمع الجديد ، القائم على البحث العلمي الذي يعمل على اغناء وتعميق التنمية المعنية ومن ثم باتجاه اغناء وتعميق الشخصية الانسانية الجديدة، ومن اجل خلق القاعدة العامة المتجانسة فكرياً بما يمكن من توحيد الجهود التنموية ضمن توجه واحد وبالصورة الاحتمالية . والعمل علىتوطيد ظاهرة الثقافة والمعرفة بحيث تصبح هاتان الدعامتان ملكاً عاماً للشعب[١٥] .

ومن اجل ان تكون هذه التنمية مستديمة لابد ان يكون هنالك نظاماً سياسياً يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار .ونظاماً اقتصادياً قادراً على احداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على اسس الاعتماد الذاتي والاستدامة.

كما يجب ان يكون هنالك نظاماً اجتماعياً يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة، يصاحبه نظاماً انتاجياً يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية ونظاماً تكنولوجياً يبحث باستمرار عن حلول جديدة، في اطار نظاماً دولياً يرعي الانماط المستديمة للتجارة والتمويل ، يساعده نظاماً ادارياً مرناً يمتلك القدرة على التصحيح الذاتي(١٦) .

هذه المتطلبات اقرب ما تكون الى طبيعة الاهداف التي ينبغي ان تكون اساس العمل القومي والدولي للتنمية .والمهم هو الاخلاص في ملاحقة هذه الاهداف والقدرة على تصحيح الخروج عنها .

٥. خاتمة :

يعاني البحث العلمي في الوطن العربي من العديد من المشاكل قلة الباحثين قلة المساعدين وندرة الادوات والاجهزة وضعف التوفيق وقلة التخصيصات المالية وضعف التخطيط وقلة الحوافز .كما ان التنمية هي الاخرى تعد وظيفة اساسية من وظائف الدولة يسهم فيها كل فرد في المجتمع . فالدولة تنظم ويكون للفرد الدور الفعال في التفكير الطليق في العمل الذي يرى انه اهل له. وهي عملية متكاملة تنطوي على جميع الموارد الاجتماعية الواقعية بما فيها الخدمات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية بانواعها المختلفة ومنها الخدمات الصحية والمواصلات والضمانات الفردية التي تؤمن للمواطن حق الكرامة ومستوى الاطمئنان الى المستقبل .

واذا ما اردنا ان يكون للتنمية والبحث العلمي تأثيراً متبادلاً فعالاً يعمل كل منهم على تسريع الاخر نحو الافضل لابد من مراعاة الامور الاتية :

١. تحديد الاطار الفلسفي الذي يحتوي مداخل النظريات ومخارج التطبيق والتنفيذ، بحيث يؤدي ذلك الى ربط وسائل التنمية باهدافها .

٢. ان اساس النجاح في دفع عجلة البحث العلمي هو تبني مبادئ الفكر المعاصر، او امكان تطبيق ما يمكن تطبيقه منها في مختلف المجالات. والعمل على توفير الامكانات العلمية للباحثين وتشجيعهم وتقديرهم مادياً ومعنوياً وتهيئة كافة مستلزمات السعادة والرفاهية لهم .

٣. التخطيط لادارة الاقتصاد القومي والتخطيط في المناهج الدراسية وفي برامج التعليم بحيث تتحول الى برامج حياة بحق وبجدارة في المدرسة وفي المصنع يعد كل من العالم والفني المتمرس .

٤. العمل على استقطاب الكفاءات العلمية المهاجرة من ارجاء الوطن العربي ، ودراسة هذه الظاهرة بتمعن وايجاد الوسائل والسبل الكفيلة باعادة هذه الكفاءات الى الوطن .

٥. زيادة التحفيزات المادية والمعنوية للبحث العلمي بحيث يكون التوجه نحو البحث العلمي اكثر مردوداً من القاء المحاضرات الاضافية .

٦. تشجيع حركة النقد العلمي فالكثير من البحوث العلمية الآن – كما هو الحال في العالم – يحتاج الى نقد في طرق البحث المستعملة او تعديل المفاهيم المطروحة او مناقشة المنظور العام للبحث .

٦. المقترحات :

يقترح مقدم هذا البحث ما يأتي :

١. تنسيق ما يتمخض عن هذا المؤتمر وطبعه بكتاب يعمم لتتم الفائدة المرجوة .

٢. تشكيل فريق عمل من الاقطار المشاركة ليتولى القيام ببحوث متكاملة قابلة للتطبيق .

٣. تبادل المعلومات بشأن افضل السبل للتنمية .

٤. تبادل المطبوعات التي تتسم بالطبيعة العلمية الهادفة الى التنمية .

٧. الهوامش :

١. الدكتور محمد طلعت عيسى. البحث الاجتماعي مبادئه ومناهجه، (القاهرة ، مطابع الشعب ، ١٩٦١) ، ص١٤ .

٢. المصدر نفسه ، ص١٥ .

٣. الدكتور عبد الباسط محمد حسن . اصول البحث الاجتماعي ، (القاهرة ، دار غريب للطباعة ، ١٩٧٧)، ص١٠ .

(*) التقى الباحث بالدكتور سعدي محمد صالح السعدي استاذ علم الجغرافية وابدى مشكوراً بعض الملاحظات القيمة التي افادت الباحث .

٤. الدكتور طارق صالح الزبيدي. مفهوم البحث العلمي عند العرب ، من خلال تاريخ العلوم عند العرب ، الندوة القطرية الثالثة من ١٤ -١٦ نيسان ١٩٨٧ ، مركز احياء التراث العلمي العربي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧.

٥. الدكتور محمد طلعت عيسى. البحث الاجتماعي مبادئه ومناهجه ، المصدر المار الذكر المقدمة .

٦. المكان نفسه .

٧. الدكتور علي سامي النشار . مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، الطبعة الرابعة ، (دار المعارف ، ١٩٨٧) .

(*) ينظر الدكتور فاخل عاقل ، اسس البحث العلمي ، (بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٩) .

٨. الدكتور احمد زكي بدوي . معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٧٧) . ، ص٣٨٤ .

٩. الدكتور احمد الخشاب واخرون . الطريق الصعب طريق التنمية ، (مكتبة العربي ، بلا تاريخ) ، ص٢٣٧ .

١٠. الدكتور عادل عبد الحسين شكارة . نظرية هوبماوس في التنمية الاجتماعية، (بغداد ،مطبعة السلام ، ١٩٧٥) ، ص١٠٠ .

(*) ينظر: ح. د. نسبت. مناهج البحث العلمي والتربوي ، ترجمة الدكتور حسين سلمان قورة والدكتور ابراهيم بسيوني عميرة ، (دار المعارف المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧) .

١١. الدكتور عبد الباسط محمد حسن ،المصدر المار الذكر ، ص٩ .

١٢. المكان نفسه .

١٣. الدكتور طيب تيزيني . منهجية البحث العلمي التنموي في الوطن العربي من بحوث المؤتمر الاول لعلماء الاجتماع العرب ، بغداد ، ٢ -٦ شباط ، ١٩٨٠ ، ص١ .

١٤. المصدر نفسه ، ص١١ -١٢ .

١٥. الدكتور طيب تيزيني ، المصدر المار الذكر ، ص١٣ .

١٦. ترجمة محمد كامل عارف . مستقبلنا المشترك ، اعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ،من سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٤٣ ، (الكويت ، مطابع السياسة ، ١٩٨٩) ، ص١١٠ .

٨. المصادر :

١. الدكتور احمد زكي بدوي . معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٧٧) .

٢. الدكتور احمد الخشاب واخرون . الطريق الصعب طريق التنمية ، (مكتبة العربي ، بلا تاريخ) .

٣. ح. د. نسبت. مناهج البحث العلمي والتربوي ، ترجمة الدكتور حسين سلمان قورة والدكتور ابراهيم بسيوني عميرة ، (دار المعارف المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧) .

٤. الدكتور طارق صالح الزبيدي . مفهوم البحث العلمي عند العرب ، من خلال تاريخ العلوم عند العرب ، الندوة القطرية الثالثة من ١٤ -١٦ نيسان ١٩٨٧ ، مركز احياء التراث العلمي العربي ، بغداد ، ١٩٨٧ .

٥. الدكتور طيب تيزيني . منهجية البحث العلمي التنموي في الوطن العربي من بحوث المؤتمر الاول لعلماء الاجتماع العرب، بغداد، من ٢ -٦ شباط ، ١٩٨٠ .

٦. الدكتور عادل عبد الحسين شكارة . نظرية هوبماوس في التنمية الاجتماعية، (بغداد ،مطبعة السلام ، ١٩٧٥) .

٧. الدكتور عبد الباسط محمد حسن . اصول البحث الاجتماعي ، (القاهرة ، دار غريب للطباعة ، ١٩٧٧) .

٨. د. عبد علي الجسماني . الاتجاهات الجديدة ، في الحقل التربوي واثرها في التنمية ، من بحوث المؤتمر الفكري الاول للتربويين العرب ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٧٥ .

٩. د. علي سامي النشار . مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، الطبعة الرابعة، (دار المعارف ، ١٩٨٧) .

١٠. الدكتور فاخر عاقل. اسس البحث العلمي، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩) .

١١. الدكتور محمد طلعت عيسى. البحث الاجتماعي مبادئه ومناهجه، (القاهرة ، مطابع الشعب ، ١٩٦١) .

١٢. محمد كامل عارف (ترجمة) مستقبلنا المشترك ، اعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ،من سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٤٣ ، (الكويت ، مطابع السياسة ، ١٩٨٩) .

١٣. الدكتور موفق الحمداني . حول تشجيع البحث التربوي في الوطن العربي وربطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من بحوث المؤتمر الفكري الاول للتربويين العرب ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٧٥ .